الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مركز البحوث القانونية و القضائية **الجزائر في 29 سبتمبر 2013**

كلمة السيد أحمد الشافعي

المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية

رئيس مشروع التوأمة - الجزائر

بمناسبة انعقاد "ندوة انطلاق التوأمة"

29 سبتمبر 2013- بالجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة شانتال بوسيير والسيد لويس أوقارتي رئيسي المشروع الفرنسي الاسباني،

السيد ممثل السيد وزير العدل، حافظ الأختام،

سعادة سفراء الاتحاد الأوروبي، فرنسا واسبانيا،

السيد ممثل وزيرة العدل الفرنسية،

السيد عضو مجلس الأمة،

السيدة النائبة بالمجلس الشعبي الوطني،

السيد النائب العام لدى المحكمة العليا،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

السيد محافظ الدولة،

السادة المفتش العام والمديرون العامون بوزارة العدل،

السيد المدير العام لأوربا بوزارة الشؤون الخارجية،

السادة الخبراء الفرنسيون والاسبان شركاؤنا في التوأمة

زملائي القضاة،

السادة الباحثون والأساتذة،

السيدات والسادة، ضيوفنا الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني أن أرحب بكم وأشكركم على تلبية دعوتنا وحضوركم معنا للمشاركة في فعاليات ندوة الانطلاق الرسمي لبرنامج التوأمة بين مركز البحوث القانونية والقضائية والاتحاد الأوربي ووزارة العدل الفرنسية والمجلس العام للسلطة القضائية الاسباني.

يأتي تنظيم هذه الندوة في إطار تنفيذ بنود عقد الشراكة بين مركز البحوث القانونية والقضائية والاتحاد الأوربي ووزارة العدل الفرنسية والمجلس العام للسلطة القضائية الاسباني الرامي إلى تدعيم هياكل وسير مركز البحوث القانونية والقضائية قصد قيامه بالمهام الموكلة إليه في ميدان البحث والخبرة بكيفية نوعية عالية.

إن إنشاء مركز البحوث القانونية والقضائية سنة 2006 جاء استجابة لحاجة ملحة في ضرورة وجود هيئة مستقلة تهتم بالبحث القانوني والقضائي، تستقطب و تجمع كل الكفاءات المهتمة بالبحث في ميدان القانون والقضاء، من قضاة وأساتذة جامعيين وباحثين.

إن المركز يهدف إلى تشجيع الباحثين بمختلف أصنافهم وتوحيد جهودهم وتوجيهها لميادين محددة تشغل رجال القانون والقضاء والمجتمع بصفة عامة في إطار مشروع طموح لسياسة علمية للبحث القانوني والقضائي، تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية الجزائرية.

لقد جاء ميلاد هذا المركز في خضم تحولات هيكلية ومؤسساتية عميقة شهدتها الجزائر في إطار الإصلاحات الكبرى التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في شتى الميادين من أجل عصرنة مؤسسات الدولة وتطوير عملها وسيرها، ومن ضمنها إصلاح العدالة.

ويعد هذا المركز الذي دشن سنة 2008 إحدى الأدوات الفعالة للتحول النوعي للعمل القانوني والقضائي الذي يرمي إليه إصلاح العدالة، وذلك بما يقوم به من دراسات وأبحاث يرصد فيها نقاط

الخلل والنقائص الملاحظة ميدانيا ويقدم بشأنها الاقتراحات والحلول من أجل تداركها.

إن المهام المنوطة بالمركز تقتضي اكتساب الباحثين به كفاءة وخبرة عالية في ميدان البحث القانوني والمنهجية العلمية، وهو ما دفعنا إلى العمل على إيجاد جهات للتعاون معها لمرافقة المركز وباحثيه وموظفيه من أجل اكتساب خبرات وكفاءات علمية عالية في مجال الدراسات والأبحاث القانونية والقضائية تجعله يرقى إلى مستوى مراكز البحث الدولية، وهي صلب وأساس عقد التوأمة المبرم بين المركز والاتحاد الأوربي ووزارة العدل الفرنسية والمجلس العام للسلطة القضائية الاسباني، التي انطلقت في بداية شهر جويلية المنصرم وتدوم سنتين، تكونان غنيتين بالنشاط المكثف الذي سيعرفه المركز من خلال العدد الهائل من الخبراء الذين سيأتون إليه في مهمات مختلفة يتبادلون فيها الخبرات مع باحثي المركز حول طرق وكيفيات ومنهجية البحث وأساليب التقييم الفردي للباحثين وكذا للسياسة العلمية للمركز. كما سيقوم باحثو وموظفو المركز بزيارات دراسية لمراكز البحث المماثلة الموجودة في كل من فرنسا وإسبانيا للإطلاع على عملها وعمل الباحثين فيها وتنظيمها وسيرها وكيفية تقييم الأبحاث المنجزة ودورها في تطوير القانون وترقية العمل القضائي.

إنّ وزارة العدل وعلى رأسها السيد الوزير لتولي أهمية قصوى لهذه التوأمة، وأن الحضور المكثف لإطاراتها السامية في هذه الندوة لخير دليل على ذلك.

وعليه، تهدف هذه التوأمة إلى جعل المركز فضاء وقطبا يستقطبان الكفاءات الوطنية والأجنبية المهتمة بالبحث القانوني والقضائي ويعمل على تفتق المواهب وصقل الخبرات.

إن جعل المركز مخبرا للأفكار يتطلب من جهة، انتقاء أحسن العناصر وأقدرها كفاءة وخبرة، ومن جهة أخرى إلمامها الواسع بمنهجية البحث العلمي وممارستها الميدانية للعمل القانوني والقضائي وفق مقاييس النوعية، لتلبية الاحتياجات الوطنية والاجتماعية قصد تطوير العدالة وعصرنتها وجعلها تستجيب لمتطلبات المواطن وتطلعاته وتكتسب ثقته فيها.

وفي هذا الإطار، ترمي التوأمة إلى تدعيم وتجنيد مختلف الفاعلين من باحثين وأساتذة جامعيين وإطارات مؤسساتية ومهن قانونية وقضائية، وناشطين في الحقل الجمعوي، الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة.

وإذا كان الهدف من إنشاء مركز البحوث القانونية والقضائية هو سد الفراغ الذي عرفه البحث في المجال القانوني والقضائي خاصة، فإن برنامج التوأمة جاء ليدفع بالمركز إلى تحقيق النوعية في الأبحاث والخبرات المختلفة التي يقوم بها، والمساهمة في تدعيم الأمن القانوني للأفراد والمؤسسات وتكريس دولة الحق والقانون التي يصبو إليها المجتمع الجزائري.

ذاك هو هدف وأمل مركز البحوث القانونية والقضائية الذي سيكرّس كل مجهوداته لتحقيقهما، بالتعاون مع مختلف الكفاءات الوطنية والأجنبية.

هذه بعض الأفكار سردتها عليكم، سنعمل إن شاء الله على تجسيدها في الواقع بتظافر جهود الجميع.

وفي الأخير، أشكركم على حسن إصغائكم، متمنيا كل التوفيق والنجاح لأشغال هذه الندوة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.